7- التعامل مع التقلبات الخارجية المؤثرة على الاقتصاد القومي: وذلك لحماية الاقتصاد القومي من التقلبات الاقتصادية العنيفة والتي تأتي بسبب عوامل خارجية، مثل حدوث تضخم عنيف أو انكماش حاد، ولا شك إن هذه التقلبات غير مرغوب فيها، ولذلك فإن التعامل معها والاستعداد لها بالأدوات الملائمة مسألة ضرورية.

8- تحقيق التنمية الاقتصادية: من المعروف إن تحقيق النمو الاقتصادي يعد أحد أهداف سياسات التجارة الخارجية، والذي يتمثل في الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل القومي، أما التنمية الاقتصادية فهي اقتران هذه الزيادة في الدخل بتغيرات هيكلية في المجتمع، أما التنمية الاقتصادية تحدث في الدول النامية، وترتب على كل من النمو والتنمية الاقتصادية زيادة في كمية السلع والخدمات المتاحة للمجتمع، ومن ثم ارتفاع مستوى المعيشة، وباستقراء تجارب الدول النامية في النمو نجد أنها انتهجت إما استراتيجية التصنيع ذات التوجيه الداخلي، وهي استراتيجية قائمة على الإحلال محل الاستيرادات ويتم تنفيذها من خلال الرقابة والتحكم المباشر في التجارة الخارجية، ويتم ذلك باستخدام القيود التعريفية وغير التعريفية حتى يتسنى حماية الصناعة المحلية من المنافسة الخارجية، أما الاستراتيجية الأخرى التي تنتهجها الدول النامية، فهي استراتيجية التصنيع ذات التوجيه الخارجي، والتي تقوم على سياسة تنمية الصادرات الصناعية، ومن ثم تقوم سياسات التجارة الخارجية بدور حيوي وفعال في دعم وتنفيذ مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

أنواع السياسات التجارية

إن تاريخ الفكر الاقتصادي الحديث أو المعاصر في مجال السياسات التجارية الخارجية يشير إلى إن هناك نوعين من السياسات التي كانت محوراً رئيساً لدى معظم دول العالم في إدارة التجارة الخارجية والتي قد تأصلت فكرياً في فترات تاريخية سابقة، السياسة

الأولى هي سياسة حماية التجارة الخارجية، والسياسة الثانية هي سياسة حرية التجارة الخارجية، وفيما يأتي تحليل موجز لكل منهما، على النحو الآتي:

أولاً- سياسة الحماية التجارية

تسمى أيضاً السياسة الحمائية للتجارة الخارجية، وتسمى أيضاً سياسة تقييد التجارة الخارجية، ان سياسة حماية التجارة الخارجية هي عبارة عن مجموعة من التدابير والقواعد والإجراءات التي تضع قيوداً على تدفق السلع عبر الحدود لتحقيق أهداف معينة. وقد تمثلت هذه السياسة من خلال مجموعة أفكار مدرسة التجاريين التي كانت ترى أن مصلحة الدولة العليا في تراكم الذهب داخل الدولة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة الصادرات وتخفيض الاستيرادات، ومن ثم لا بد من اتخاذ إجراءات حماية، وقد انتعشت تلك السياسة مرة أخرى بعد الحرب العالمية الأولى وتوسعت كل الدول في اتباع تلك السياسة، بل ظهرت إلى جانب ذلك سياسة الحماية الجديدة بالرغم من ظهور الجات وخاصة في بعض الدول الصناعية ضد صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا وبعض الدول النامية الأخرى، وقد وصفت موجة الحماية هذه بأنها جديدة نظراً لالتجاء الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الكبرى إلى إجراءات لم تكن معروفة من قبل لتقييد استيراداتها من السلع الصناعية، ودون التعارض مع التزاماتها في إطار الجات، من خلال حماية صناعتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود تسمى القيود أو الإجراءات الرمادية، وهي ثلاثة أنواع:

1- التقييد الاختياري للصادرات: يعني أن تدخل الولايات المتحدة (وهي صاحبة الفكرة) في اتفاق مع اليابان على ان تلتزم اليابان بعدم زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة عن عدد محدود من الوحدات، وطبق هذا الاتفاق بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات

وأجهزة الراديو والتلفزيون وغيرها، وسارت على نفس الطريقة بعض دول السوق الأوربية وبلاد شرق آسيا.

2- **التوسع الاختياري للاستيرادات:** يعني أن تتوسع اليابان في الاستيرادات من الولايات المتحدة، من سلع معينة مثل الذرة واللحوم وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات.

3- **ترتيبات التسويق المنظم:** طبقت هذا النوع على صادرات اليابان ودول شرق آسيا مع السلع التي لا تخضع للتقييد الاختياري، إذ لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية، ومن ثم تلجأ إلى فرض قيود على الاستيرادات استناداً إلى ما يسمى الشرط الوقائي في اتفاقية الجات، وذلك أن الاتفاقية تجيز للدول الأعضاء تقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الاستيرادات زيادة ضخمة مفاجئة يترتب عليها ضرر جسيم أو تهديد بضرر كبير للصناعة المحلية.

مبررات سياسة الحماية التجارية

إن مؤيدي سياسة حماية التجارية الخارجية لديهم العديد من الحجج والمبررات التي يدافعون بها عن سياسية حماية التجارة الخارجية وهي تتمثل بالآتي:

1- **تحسين معدل التبادل التجاري:** يعد تحسين معدلات التبادل التجاري في صالح الدولة التي تفرض الحماية من أهم دوافع الحماية، وذلك من خلال فرض تعرفة جمركية يمكن أن تخفض مستوى الاستيرادات، ومن ناحية أخرى تمكن من زيادة الصادرات.

2- **حماية الصناعة الوطنية الناشئة:** يرى مؤيدو سياسة حماية التجارية الخارجية أنه من الضروري حماية الصناعة الناشئة من المنافسة الشديدة من قبل صناعات الدول المتقدمة التي أقيمت منذ مدة طويلة والتي تنتج بكفاءة عالية تجعلها ذات قدرة أكبر على المنافسة،

ويرى العديد من الاقتصاديين إن هذه الحجة مقبولة ولكن يقبلونها بشروط، مثلاً أن تكون الحماية لمدة مؤقتة، وأن تقتصر على الصناعات التي تمتلك مقومات النجاح، أي يتم حماية الصناعة الناشئة في مراحلها الأولى، كون نفقات الصناعة تكون مرتفعة في مراحلها الأولى، لذلك يجب حمايتها في بداياتها حتى تنخفض تلك التكاليف في المراحل اللاحقة، ولن يتم رفع القيود إلا عندما تصبح قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية.

3- **رفع مستوى التوظيف:** يؤكد مؤيدو سياسة الحماية على اتباع أساليب مختلفة لتحفيز الصناعات الوطنية على التوسع في الانتاج بعيداً عن المنافسة الأجنبية، إذ إن التوسع في إنتاج كميات أكبر من السلع المحمية يسهم في زيادة الإنتاج وخلق فرص توظيف جديدة تستوعب الأيدي العاملة العاطلة عن العمل.

4- **حماية السوق من الاغراق:** يتم حماية السوق المحلية من سياسة الاغراق من خلال فرض رسوم جمركية على الاستيرادات يساوي الفارق بين السعر في السوق المحلي والسعر في الدولة الأم.

5- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** قد تفرض الحماية بهدف تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات إذا كان يعاني من عجز، فعند فرض رسوم جمركية عالية على السلع الكمالية وغير الضرورية يؤدي ذلك الى تقليل الطلب على العملات الأجنبية، ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

6- **العمل الرخيص والمنافسة الأجنبية:** استخدمت هذه الحجة من قبل الدول المتقدمة، إذ يرى أنصارها أن الصناعات المحلية تتعرض إلى منافسة غير عادلة من قبل الدول النامية ويبررون ذلك بتدفق السلع المنافسة من الدول النامية عبر التجارة الخارجة، والتي تستخدم العمل الرخيص في صناعتها، بعبارة أخرى إن أجور الأيدي العاملة في الدول المتقدمة

مرتفعة، أما في الدول النامية تكون منخفضة، ومن ثم فإن السلع المنتجة باستخدام الأيدي العاملة الرخيصة سوف تباع بأثمان منخفضة مقارنة مع الدول المتقدمة، مما يجعل المنتجين المحليين غير قادرين على المنافسة، ويتبين من هذه المقارنة وجود فجوة في معدلات الأجور، مما يلجأ أنصار الحماية إلى المطالبة بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة من الدول النامية والمنافسة على مثيلتها في الدول المتقدمة أو تقوم الشركات في الدول المتقدمة بنقل مصانعها إلى دول ذات عوامل إنتاجية رخيصة خاصة أجور العمل.

7- **تحقيق أهداف استراتيجية:** تستخدم سياسة الحماية لتحقيق استراتيجية متعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت التكلفة مرتفعة.

أدوات سياسة الحماية التجارية

إن أساس سياسات التجارة الخارجية يتمثل بمجموعة من الأدوات لتطبيق تلك السياسات، وتتمثل سياسة الحماية التجارية مجوعة من الأدوات السعرية، والأدوات الكمية، والأدوات التنظيمية، والتي يمكن توضيحها كما يأتي:

أولاً- الأدوات السعرية

إن الأدوات المؤثرة في التجارة الخارجية من خلال التأثير في أسعار الصادرات والاستيرادات تأخذ عدة أشكال، سنتناول منها ما يأتي:

1- الرسوم الجمركية:

هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند دخولها الحدود الوطنية، وهي ضريبة لا تفرض على السلع المنتجة محلياً، بل تفرض على السلع المنتجة في بلدان أخرى، وتوجد أنواع عدة أنواع للرسوم بصورة عامة منها ما يأتي:

أ- الرسوم النوعية: هي الرسوم التي تفرض على شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية مثل الوزن أو العدد.

ب- الرسوم القيمية: هي الرسوم التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة وعادة ما تكون نسبة مئوية.

ت- الرسوم المركبة: يتكون هذا النوع من الرسوم من كل من الرسوم النوعية والقيمية.

2- إعانات التصدير:

هي وسيلة أخرى من وسائل سياسة الحماية التجارية التي تسعى من خلالها إلى التأثير في الأسعار التي تباع فيها السلع محلياً ودولياً من خلال تقليل كلفها الحدية كنوع من انواع الدعم للمنتج المحلي بهدف التشجيع على زيادة الانتاج، وقد يتخذ ذلك شكل الإعفاءات الضريبية، منح صناعية معينة، سماحات ضريبية أو منحها مبالغ مباشرة لكي تصبح أسعارها أكثر قدرة على التنافس، فعلى سبيل المثال قد تقوم الدولة بمنح إعانة مقدارها (10) دولارات عن كل تلفاز تنتجه شركة الصناعات الإلكترونية، وتنقسم الإعانات بصورة عامة إلى نوعين وهي كما يأتي:

أ- الإعانات المباشرة: تتمثل بأداء مبلغ من النقود وعلى أساس قيمة أو نوع السلعة.

ب- الإعانات غير المباشرة: تشمل التسهيلات الائتمانية، أو السماحات الضريبية، أو إعفاء جزء من الأرباح من الضرائب، أو تقديم بعض الخدمات التي تعم على المشروع بالنفع.

3- الإغراق:

يقصد بسياسة الإغراق هي بيع السلعة في السوق الأجنبة بثمن أقل من الذي تباع به في السوق المحلية، ويقصد به قيام المحتكر ببيع سلعته بأقل من تكاليف إنتاجها بهدف إجبار

المنافسين الآخرين على الخروج من السوق ومن ثم يعود إلى بيعها بأسعار احتكارية، وتعد سياسة الإغراق أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل والأسعار السائدة في الخارج، بحيث تكون أسعار الخارج منخفضة عن الداخل مضافاً إليها تكاليف النقل، ويمكن التمييز بين ثلاث أنواع للإغراق وهي:

أ- الإغراق الموقت والدائم: الإغراق المؤقت ينتهي عند تحقيق الهدف الذي وضع من أجله وعادة ما يكون بهدف استبعاد المنافسين، أم الإغراق الدائم فيعد سياسة دائمة تستند إلى وجود محتكر يبيع المنتجات المحلية في الأسواق الخارجية بصفة دائميه، ويفترض هذا النوع إن يتمتع المنتج بوضع احتكاري فعلي وقوي في السوق المحلية، ويعود ذلك لتمتعه بامتياز من الحكومة.

ب- الإغراق الداخلي والخارجي: ينطبق الإغراق الداخلي على المبيعات منخفضة الأسعار في حال تصفية المشروعات أو في أوقات التخفيضات، أما الإغراق الخارجي يتمثل في فائض الإنتاج الذي لم يتم استيعابه في الأسواق الداخلية بسبب نقص الطلب المحلي فيوجه إلى الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة.

ج- الإغراق الهجومي والدفاعي: إن الإغراق الهجومي ويسمى أيضاً الإغراق المدمر يحدث عند قيام منشأة محلية كبيرة بالبيع في السوق الداخلي بأسعار احتكارية مرتفعة، وفي الوقت نفسه تباع السلعة نفسها في السوق الخارجي بسعر منخفض بقصد إبعاد المنتجين في الدولة الأخرى، وبالمقابل تقوم الدولة الأخرى بالإغراق بهدف الحفاظ على نصيبها من السوق الأجنبي، أما الإغراق الدفاعي فهو كرَد فعل على سياسات الشركات الأجنبية المماثلة.

بعض الأحيان تقوم الدول بتخفيض قيمة عملتها المحلية، وتلجأ الدولة الى هذه السياسة من أجل تشجيع صادراتها وتخفيض استيراداتها، وبذلك يمكن معالجة العجز في الميزان التجاري، **ويشترط لنجاح هذه السياسة اتباع الاتي:**

- عدم رفع الأسعار الداخلية للسلع المراد زيادة تصديرها.
- عدم تخفيض الأسعار الداخلية للسلع المراد التقليل من استيرادها.
- يشترط أن يكون الطلب على كل من الصادرات والاستيرادات مرن نسبياً، وإلا فلن يحدث زيادة في الصادرات أو انخفاض في الاستيرادات.
- يشترط أن لا تكون الدولة المقابلة قد خفضت قيمة عملتها كذلك على أثر تخفيض الدولة الأولى قيمة عملتها.

ثانياً- الأدوات الكمية

تعد الأدوات الكمية من الأدوات المهمة لسياسة الحماية التجارية، وسوف نتناول أنواع الأدوات الكمية كما يأتي:

1- نظام الحصص:

هو عبارة عن نظام تحدد بموجبه حجم الاستيرادات والصادرات بطريقة مباشرة، وذلك بفرض حد أقصى للاستيرادات وهذا الحد يسمى بحصص الاستيرادات، إلا إن حصص الاستيرادات أكثر شيوعاً من حصص التصدير، بمعنى إن هذا النظام يسمح لكل مستورد باستيراد السلعة إلى الحد المسموح به، أما المصدر فمن النادر أن تكون هناك قيود على صادراته، ويهدف هذا نظام الحصص إلى تحقيق الاتي:

أ- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ب- تقييد الاستيرادات من الدول ذات العملات القيادية كالدولار واليورو.

ج- يستخدم نظام الحصص كوسيلة للرد بالمثل على الدول التي تقيد دخول صادرات الدولة المعنية.

2- تراخيص الاستيراد:

إن نظام تراخيص الاستيراد لا يسمح باستيراد بعض السلع إلا بالحصول على ترخيص من الجهة الحكومية الموكلة بالرقابة على الاستيراد، وقد تستخدم تراخيص الاستيراد لفرض حصة دون الإعلان عنها، فتحدد الدولة مقدار المستورد عن طريق التراخيص المسلمة للتجارة، وفي بعض الأحيان ترفض الدولة طلب ترخيص الاستيراد لبعض السلع إذا كانت بهدف حماية السوق المحلية من الاستيرادات الأجنبية أو حماية الصناعة الناشئة، وعليه فإن تراخيص الاستيراد تعد مكملة لنظام الحصص.

3- الحظر (المنع):

يعرف الحظر بأنه قيام الدولة بحظر التعامل مع الأسواق الدولية، ويكون الحظر على الصادرات أو الاستيرادات أو كليهما، ويكون على نوعين هما:

أ- حظر كلي: وهو قيام الدولة بحظر التبادل التجاري مع الخارج بشكل كامل، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي.

ب- حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الخارج بالنسبة لبعض الدول أو بالنسبة لبعض السلع، ويتم تطبيق هذا النوع من الحظر مثلاً في أوقات الحروب، إذ نجد إن كثير من الدول تمنع التعامل التجاري مع الدول المعادية، كما تحظر تصدير سلع معينة بعدّها سلعاً أساسية لاقتصاد الحرب.

ثالثاً- الأدوات التنظيمية

يمكن التمييز بين عدة أنواع من الوسائل التنظيمية وهي كما يأتي:

1- المعاهدات والاتفاقات التجارية:

هي اتفاق تعقده الدولة مع الدول الأخرى بواسطة أجهزتها الدبلوماسية لغرض تنظيم العلاقات التجارية تنظيماً عاماً يشمل المسائل الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى، وهو أمر ذو طابع سياسي أو إداري.

2- اتفاقيات الدفع:

هي عادة تقترن بالاتفاقيات التجارية، وقد تكون منفصلة عنها، وتتمثل بكيفية تنظيم تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين دولتين، لذا يغلب على بنودها مسائل مثل تحديد عملة التعامل، وكيفية تسوية الالتزامات، أي بواسطة فتح حساب العملات المحلية أو الدولية، وتحديد سعر الصرف، وتحديد العمليات الداخلة في التبادل.

3- التكتلات الاقتصادية:

تظهر التكتلات الاقتصادية نتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية كحالة لتحرير التجارة بين عدد من الدول، وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة للتكتل وتهيئة الظروف نحو إيجاد الوحدة الاقتصادية بإزالة جميع العقبات التنظيمية، ويمكن التمييز بين عدة أنواع من مستويات التقارب الاقتصادي والتجاري وهي:

أ- منظمة التجارة الحرة: هي عبارة عن منظمة تلتزم كل دولة عضو فيها بأن تلغي ضرائب الاستيرادات والقيود التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء، ومن حق الدولة العضو أن تبقى

سياستها سارية المفعول مع الدول الأخرى غير الأعضاء، ومن أبرز صور المنظمات الحرة هي منظمة التجارة الحرة الأوربية (European Free Trade Association EFTA) والتي تشكلت عام (1960) وتضم في عضويتها كل من المملكة المتحدة والنمسا والنرويج والسويد والدنمارك وسويسرا والبرتغال وانضمت لها فنلندا عام (1961).

ب- الاتحاد الجمركي: لا يختلف كثيراً عن منظمة التجارة الحرة، إذ تتفق مجموعة من الدول على إلغاء التعريفات الكمركية والقيود الكمية والإدارية فيما بينها، فضلاً عن تحديد تعرفة جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول العالم الأخرى، ومن أشهر الأمثلة على ذلك هو اتحاد البنيلوكس الذي يضم كل من بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ والذي عقد في لندن عام (1944).

ج- الاتحاد الاقتصادي: يتم في الاتحاد الاقتصادي إلغاء القيود على المبادلات التجارية، فضلاً عن حرية التجارة في السلع والخدمات وتوحيد التعرفة الكمركية بين الدول الاعضاء والسماح للعمل ورأس المال بالانتقال بحرية تامة.

ثانياً- سياسة الحرية التجارية

ينظر الى سياسة حرية التجارة على أنها تدفق السلع بين الدول دون قيود، وتقوم سياسة حرية التجارة على الفكر التقليدي الذي يؤكد على أن الأنشطة الاقتصادية يجب أن تعمل في ظل حرية اقتصادية حتى تصل إلى أفضل وضع ممكن، ومن ثم فإنه في ظل حرية التجارة ستتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تنتجها بتكلفة أقل من أية دولة أخرى فضلا عن ذلك تكلفة النقل.

ينظر المؤيدون لسياسة حرية التجارة إلى التجارة الخارجية نفس نظرتهم إلى التجارة الداخلية، فكما إن التجارة الداخلية تحقق فوائد تقسيم العمل والتخصص بين الأفراد داخل

الدولة الواحدة، كذلك التجارة الخارجية تحقق التخصص وتقسيم العمل بين الدول، ولذلك يهدف أنصار حرية التجارة الخارجية إلى أن تكون دول العالم جميعاً بمثابة سوق واحد تتداول الثروات فيها بحرية وسهولة كما لو كانت دولة واحدة.

إن الدوافع التي تسوق كثير من السياسات الاقتصادية للدول الى سياسة الحرية التجارية تهدف إلى بناء اقتصاد قوي يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي لتلك الدول، فسياسة الحرية التجارية تظهر لنا جلياً بأنها أكثر بروزاً وظهوراً في جوانب أخرى فهي تستمر في الظهور والتطور والانعكاس على القطاعات الاقتصادية الأخرى، إذ تنعكس مثلاً على سهولة الحصول على أساليب التطور العلمي والتكنولوجي إلى البلدان التي تفتقر لهذه التطورات العلمية والتكنولوجية، وكذلك يمكن الاستفادة من خلال العلاقات التجارية مع الدول الصناعية لدعم منتجيها الزراعيين إنتاجاً وتصديراً، بحيث يمكن الاستفادة من زيادة الصادرات من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، ومن خلال برامج تلك السياسات الاقتصادية يمكن زيادة حجم المبادلات الخارجية ومن ثم تحسين الوضع الاقتصادي نتيجة لتحرير التجارة الخارجية.

لقد حصلت دول العالم على الكثير من الامتيازات نتيجة انتاجها سياسة حرية التجارة، وحرية انتقال عنصري العمل ورأس المال، فدافعت بذلك الشعوب والحكومات من القدم عن مبدأ الحرية التجارية، لما لها من مزايا وإيجابيات على الاقتصادات الوطنية من جهة، وزيادة نمو الانتاج العالمي من جهة أخرى، فانتقد الكلاسيك وعلى رأسهم ديفيد ريكاردو تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، ودافعوا عن الحرية الاقتصادية بشكل عام، والحرية التجارية بشكل خاص، فاتبعت العديد من الدول تطبيق سياسة الحرية التجارية، وعليه فإن الحرية التجارية تهدف إلى تحرير حركية السلع، وعوامل الانتاج، وتتمثل الفائدة المراد الحصول عليها من خلال المنافسة التي تؤدي إلى تحسين نوعية الانتاج، وتخفيض الأسعار، فضلاً

عن تخفيض حجم الحواجز أمام التجارة الخارجية، مما يسمح للميزة النسبية لسلعة معينة أن تنتقل من دولة إلى أخرى، ومن مؤسسة إلى أخرى، مما يسهم في تطور السوق، وظهور تقنيات جديدة تسمح بالحصول على سلع أفضل بأسعار أقل، كما تسمح بتحسين عمليات الدخول الى الاسواق من خلال تخفيض والغاء الحواجز الجمركية.

ومن ثم يمكن تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية بأنها عبارة عن مجموعة من التدابير والقواعد والإجراءات التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود.

مبررات سياسة الحرية التجارية

ينادي مؤيدو سياسة الحرية التجارية بضرورة القيام بالتبادل الدولي في نظام دولي خالٍ من العراقيل والقيود استنادًا إلى مجموعة من المبررات كما يأتي:

1- تسمح بالتخصص في الإنتاج: إذ تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تمتلك ميزة نسبية في انتاجها، فتتوسع في إنتاج هذه السلعة بما يزيد عن احتياجاتها المحلية، وتقوم بمبادلة هذا الفائض من الانتاج إلى دول أخرى تحصل منها على احتياجاتها من السلع التي تعاني من انخفاض نسبي في إنتاجها.

2- تسهم في انخفاض أسعار السلع: استنادًا إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل فإن حرية التجارة تسهم في انخفاض السلع المستوردة التي لا يمكن إنتاجها في الداخل إلا بتكاليف مرتفعة، لأن هذه السلع تنتج في دول تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها مقارنة مع دول أخرى، وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي للدولة عندما تستورد السلع بسعر منخفض بدل إنتاجها محلياً بسعر مرتفع.

3- تشكل حافز للتقدم الفني: تعمل حرية التجارة في ظل المنافسة الحرة، بتنافس المنتجين لتقديم منتجاتهم، وهذا يؤدي إلى الابتكار وتطوير أساليب ووسائل الإنتاج من أجل تطوير المنتجات والحصول على أسواق جديدة.

4- تحد من قيام الاحتكارات: إن المنتج لا يستطيع أن يحتكر السوق ويفرض الأسعار التي يريدها، لأنه في ظل وجود الحرية التجارية يمكن للمستثمر أن يستورد السلع بأسعار منخفضة ليمنع استغلال المنتج المحلي له.

5- تسهم في ارتفاع الإنتاج: يرى مؤيدو سياسة الحرية التجارية أنه لو سادت هذه السياسة بين الدول فأنها تسهم في وصول مشروعاتها الإنتاجية إلى الأهداف المخطط لها، فإذا انخفض الطلب المحلي في ظل نظام حرية التجارة الخارجية، فالطلب المتدفق من الخارج يسهم في إنعاش المشروع وزيادة الإنتاج.

أدوات سياسة الحرية التجارية

يمكن تحديد وتحليل أدوات سياسة الحرية التجارية من خلال الآتي:

1- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي وتعويم سعر الصرف:

يعني تعويم سعر الصرف أن يتحدد سعر صرف العملة المحلية في السوق من خلال التفاعل الحر بين العرض والطلب على العملة الأجنبية دون تدخل البنك المركزي، أو التحويل إلى التعويم المدار والذي يعني ترك العملة الوطنية لتتحدد قيمتها في السوق، إلا إن البنك المركزي يقوم بالتدخل من مدة لأخرى بشراء أو بيع العملات الأجنبية، إذا انخفض أو ارتفع سعر الصرف عن هامش معين، للمحافظة على استقرار سعر الصرف وقيمة العملة الوطنية، وهذا التحول ادى إلى ضرورة وجود حرية في التعامل في الصرف الأجنبي، ومن ثم بدأت سياسة تحرير التعامل في الصرف الأجنبي، وتحرير وتعويم سعر الصرف في

الكثير من الدول التي كانت تطبق أداء الرقابة على الصرف الأجنبي وخاصة الدول النامية، لأن التحرير والتعويم في الدول التي كانت تطبق الرقابة على الصرف يعني ضرورة إلغاء سياسة الرقابة على الصرف، وكسر احتكار الدولة في شراء وبيع النقد الأجنبي، ويتم إنشاء سوق حرة للصرف الأجنبي يتم فيها تحرير وتعويم سعر الصرف، إذ إن وجود سوق حرة للصرف الأجنبي يتعارض مع الرقابة على الصرف ويتحدد سعر صرف حر يومي في هذه السوق الحرة.

2- التخفيض التدريجي للرسوم الكمركية وتخفيض الحواجز والقيود التعريفة:

منذ أن أنشئت الجات وحتى إعلان قيام منظمة التجارة العالمية كان الاتجاه نحو تخفيض معدلات التعريفة الجمركية المرتفعة، بمعدلات تنخفض تدريجياً بما يطلق عليه تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية، إذ إن جولة الأورجواي تحمل المزيد من التخفيضات على مدى عشرة سنوات سواء للسلع الزراعية أو الصناعية أو غيرها وتسري على كل الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، كما إن برامج الاصلاح الاقتصادي أكدت على إن الرسوم الكمركية ستكون أداة لتشجيع التبادل التجاري الدولي وليس قيداً على التجارة الخارجية.

3- إزالة القيود الكمية المباشرة:

إن التحول الى سياسة حرية التجارية الخارجية يؤدي الى إلغاء نظام الحصص، وحظر الاستيراد وغيرها من القيود الكمية المباشرة، وهذا ما يلاحظ على برامج تحرير التجارة الخارجية التي تطبق من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund IMF)، وكذلك يلاحظ في اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، إذ

أصبحت القيود التعريفية فقط هي الأداة المتاحة للسياسة التجارية، أما القيود الكمية المباشرة فالكل يسعى إلى إزالتها.

4- حوافز التصدير:

هي الأداة المقابلة لإعانات التصدير والتي كانت تطبق في السابق وأصبحت غير مرغوبة، ومن ثم فإنه يمكن أن تحل محلها مجموعة أو حزمة حوافز التصدير التي تعمل على تشجيع الصادرات في ظل سياسة حرية التجارة الخارجية، ويمكن أن تنطوي على مجموعة من الاعفاءات الضريبية المؤقتة، وتحرير واستقرار سعر الصرف، وتخفيض وإزالة الرسوم الكمركية على المدخلات المستوردة لزيادة القدرة التنافسية لأسعار الصادرات، وخفض تكاليف التمويل للصادرات، وإلغاء حصص الصادرات وضمان الصادرات وإيجاد نظام كفوء للتامين على الصادرات.

5- إقامة المناطق الحرة:

تعد إقامة المناطق الحرة إحدى الأدوات الهامة لسياسة حرية التجارة الخارجية، فالمناطق الحرة تعد جزءاً من إقليم دولة معينة، لكنها تعد أجنبية عن الدولة التابعة من ناحية التجارة الخارجية والنقد والجمارك، إلا فيما ينص عليه قانون إنشائها، كذلك لا تطبق فيها الإجراءات الجمركية، ومن ثم تقوم على حرية المعاملات الدولية وترتبط بالأسواق الدولية، إذ إن المناطق الحرة لا تعدو ان تكون شكلاً من أشكال الاستثمارات الوطنية والأجنبية المباشرة في مجال التجارة الخارجية وبالتحديد في مجال الاستثمار من أجل التصدير والتي يمكن أن تحقق العديد من الأهداف الاقتصادية للدولة المضيفة، وتعد مجالاً رحباً للتعاون بين الدول في مجال الاستثمار، فهي وإن كانت جزءاً من إقليم الدولة فإنه لا تسري عليها الإجراءات

الجمركية والإدارية التي تسري على باقي مناطق الدولة، ومن ثم فهي تعمق سياسة تحرير التجارة الخارجية وتساعد على مرونة حركة الاستثمار بين الدول من أجل التصدير.

6- تعظيم دور القطاع الخاص في مجال التجارة الخارجية:

إن التحول نحو سياسة حرية التجارة الخارجية يعتمد على تعظيم دورها الخاص في مجال التجارة الخارجية ليكون أداة هامة من أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية وتحريرها، وفي هذا المجال يمكن أن تحل الأداة الخاصة بنمو دور القطاع الخاص بشكل كبير وفعال محل الأداة الخاصة بإتجار الدولة لتستخدم الأخيرة في أضيق الحدود ولاعتبارات استراتيجية، أما الوزن الأكبر في مجال التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً فيترك للقطاع الخاص ليكون له الدور الأكبر المؤثر في حركة التجارة الخارجية، وقد أثبتت الكثير من التجارب إن القطاع الخاص أهلا لذلك لما يملكه من مرونة الحركة، وإمكانات هائلة في التعرف على الأسواق والدافع والحافز الفردي، وإقامة علاقات وطيدة مع المصدرين والمستوردين في الدول الأخرى، فضلاً عن إن هذا التحول يأتي متناسقاً مع التحول نحو الخصخصة التي سادت أنحاء العالم، ويأتي مع تعميق آليات السوق والتحرير الاقتصادي.

تجدر الاشارة إلى أن النموذج الواقعي للسياسة التجارية الخارجية التي طبقت في دول العالم هي عملية مزج بين سياسة الحماية وسياسة الحرية التجارية، ومن ثم فإن سياسة التجارة الخارجية السائدة التي يمكن أن تسود في الاقتصادات المعاصرة تتضمن مزيجاً من عناصر الحماية والحرية التجارية، فلا تكاد توجد صورة مطلقة لسياسة حماية التجارية الخارجية تصل إلى مرحلة العزلة عن دول العالم، كما لا تكاد توجد صورة عن حرية التجارة الخارجية يمتنع فيها التدخل الحكومي بشكل أو بآخر في مجال التجارة الخارجية.